

دكتور حسن الترابي

منها خير
التشريع والإصلاح

دار الفكر - الخرطوم

بسم الله الرحمن الرحيم

تصدير

في الفترة ما بين ١٧ الى ٢٠ يناير ١٩٨٧ م انعقد بالخرطوم مؤتمر « قضايا المنهجية والعلوم السلوكية » ، الذي دعا له المعهد العالمي للفكر الاسلامي بواشنطن ، بالتزامن مع شعبة علم النفس بكلية الآداب بجامعة الخرطوم ، من أجل مناقشة بعض قضايا المشروع الضخم الذي يتوفر عليه هذا المعهد في محاولة أسلمة المعرفة وصياغتها صياغة جديدة حسب المنظور الاسلامي .

ومن الاوراق العديدة التي قدمت حظيت ورقة الدكتور حسن الترابي ، التي كانت الورقة الخاتمة ، بأكبر قدر من الاهتمام ، فمن ناحية كان الحضور المستمع للورقة ، أكبر عدد تشهده قاعة المؤتمرات الدولية في تاريخها ، حسب ما قاله مدير القاعة في ذلك اليوم ، ومن ناحية ثانية حظيت الورقة بمناقشات عديدة ، ووصفها بعض العلماء بأنها أقيم ما قدم في المؤتمر ، وان المؤتمر لو لم يقدم سواها لكفته نجاحا ..

والدكتور الترابي لا يحتاج منا الى تعريف فوق ما يعرفه به القراء ، ويسر « دار الفكر » ان تقدمه في عمل علمي من صميم تخصصه عن : « منهجية التشريع في الاسلام » ، راجية أن تتمكن من تقديم أعمال أخرى له الى قرائه المتعطشين الى أفكاره التجديدية الحية الاصيلية ... وبالله التوفيق ...

دار الفكر — الخرطوم

منهجية التشريع في الاسلام

كانت الدعوة الاسلامية لدفعها الاول تذكيرا للامة الغافلة بأصول الاسلام وتثبيتا للفئات المفتونة بالمذاهب الغازية • وكانت تستغنى عن الالفاضة في بيان فروع الاسلام لان القضية المحورية في الخطاب والجدال انما كانت هي ثوبة الامة من حيث المبدأ الى الاسلام بعد النسيان والانحطاط أو الطمأنينة بحقه في وجه المذاهب التي راودت المفتونين من أهله •

بل كانت حاجة الاعتزاز بالاسلام تدعو الى الاعتصام به شرعا وتاريخا ومفاخرة الغرب والشرق بتراث الاسلام والدفاع ودرء الشبهات التي يلقيها الكائدون للاسلام ، والاغضاء عن علل التراث حتى لا يجد الذين ينتقدونه ذريعة للنيل من أصل الدين •

أما وقد تقدمت الدعوة الاسلامية منذئذ بمجتمع الخطاب من مرحلة التذكر والاطمئنان الى مرحلة التدبر والعمل ، وطرحت قضايا التطبيق ، فقد حق على الدعاة أن يخوضوا من بعد في بيان الاسلام اجابة للسائلين الذين ينشدون بيان مناهج الاسلام على صعيد الواقع بعد ان سلموا بحقه على صعيد الاعتقاد ، وهداية للعاملين الذين يريدون تمكين احكام الاسلام في شتى شعاب الحياة • ولئن كانت المرحلة ما تنفك تحمل جرائم ما سبق

وتتنطوى على مجاهدات بين الارادات السياسية المسلمة
واللادينية ومحاولات تمحيص الزعامات والمبادرات الصادقة
والمنافقة ، فان واقع المسلمين قد توجه بقدر تاريخي غلاب نحو
مشارف مرحلة البيان المنهجي لا الخطابى فقط والجهد التطبيقى
لا النظرى فقط •

ثم ها نحن وقد تجاوزنا عقدة الدفاع نقبل على التراث
الفقهى والتشريعى لنقرأه لانفسنا قراءة معتبر لا معتذر يريد
ان يستعمله ويعامل به يقومه ويقدره لا ان يوقره ويفاخر به •
وهانحن نرجع الى اصول الاسلام لنتخذها مرجعا نستنبط منها
مناهج تهدى تحركاتنا وتوظف الطاقات الهائلة التى فجرتها دغوع
الصحوۃ الاسلامية • بل نشفق ان نرى تدفقات هذه الطـاقة
تنفجر وتتصاعد نحو غايات فى تمكين الدين يقصر عنها رصيدنا
من العلم والفقه بالدين الا ان ينصب لها شعارات مبهمه •
وتوشك هذه المفارقة بين تقدم الارادة الاسلامية وتخلف العلم
أن تؤدى الى محنة تنيه قومة الاسلام فى مسالك ضالة أو
تافهة أو تبددها فى صراعات هوجاء وتذهب ريحها وتدور على
المسلمين دورة احباط وانحطاط وفتنة جديدة •

ثورة الاجتهاد :

لقد ساقطنا مراحل الدعوة حتى وقفنا فجأة على فجوة
خطيرة بين زادنا من فقه الدين وحاجتنا فى تمكينه • ذلك أن قراءة

الاعتبار للتراث الفقهي قد كشفت عن قصور كبير في رصيدنا الفقهي اذا طلبناه للوفاء بواقعنا المتجدد • فعلى ما فيه من ذخائر شاهدة على رقيه البعيد بالمناظرة الى ما كان يوازيه تاريخنا من التراث الوضعي ، وعلى ما فيه من باقيات صالحات لهذا الزمان والمكان أو هاديات لما يصلح ، فانه قد كان استجابة للبيئة التي نشأ فيها ونزل عليها من أصول الشرع كسبا اجتهاديا ينفع — بالبيئة أيضا ويخاطبها مباشرة •

وقد جدت منذئذ تحولات مادية وثقافية كبيرة — لا تطورا وتراكما من تقدم المسلمين ، بل طفرة جرتهم اليها هجمة الحضارة الاجنبية الغربية ، فنشأت قطاعات واسعة من الحياة جديدة لا يشملها الفقه التقليدي ولا يغطيها • وهكذا تبدلت أسباب المصالح والمفاسد وعلاقات التعامل وظروف الوجود الحضري بوجوه جعلت كثيرا من خيارات الفقه الاجتهادي القديم غير مناسبة ولا متكيفة مع الحاضر • وهـكذا كررنا النظر الى الماضي في ضوء آثاره الحاضرة ومقارنته بتاريخ الاخرين فبدت لنا وجوه لنقد بعض خيارات قديمة اجتهد أهلها صادقين فاخطأوا ولم يظهر تأويل اجتهادهم الا عبر التاريخ •

وكلما اشتد الوعي بالحاجة الى الاجتهاد المتجدد استكمالا واستدراكا للتراث أخذت المحظورات والمحذورات في الاجتهاد تتقهقر لصالح الطلاقة الفكرية • فسد باب الاجتهاد الذي كان

قدر تخلف واقع أكثر منه فتوى إجتهد لازم ، لم يعد يذكر
الا لينكر • وما قدر الذين سنوه قديما من تحصين للمسلمين من
فتنة الرأى الضال فى حال الجهل والفرقة بالبدع المحدثات
والنحل المستجدات — كل ذلك مهما كان حقه لحين من الدهر قد
حال منقلبا ، اذ الفى المسلمون أنفسهم من شدة الجمود فى
فتنة • وفزع كثير منهم من ضيق رصيدهم الفكرى الى شتى
المذاهب الغربية ، واذا غدا الاندفاع فى الاجتهاد ضرورة لهداية
المسلمين ولطمأنينتهم ولتوحيدهم — ضرورة لا يغنى فيها مجرد
فتح الباب •

ولئن كان بعض المنفعلين بالاشفاق القديم من الحرية
يحاولون كفكة الانطلاق بتغليظ شروط الاجتهاد وارهاس
المجتهدين فى آرائهم مهما سلموا بأصل اباحة الاجتهاد — لئن
كان ذلك كذلك فقد أتاحت ضرورات الحاجة للاجتهد ما يخلص
من هذا وذاك • فضوابط الاجتهاد ليست كوابح تعيق الحركة
وهى موجّهات لمن يعالج الفقه ان يتأهل لذلك وللمخاطبين أن
يقوموا المجتهدين حسب كسبهم من العلم والتقوى — وليست
حدودا شكلية منضبطة يظل المتعلم مقلدا حتى يبلغ حرفها ويظل
المجتمع متميزا بها بين عامة معزولة عن تكليف التفكير فى الدين
وشذاذ يحتكرون اسرارهم • اما التربص بالمفكرين رميا لبنات
فكرهم بأنها غرائب لم يقل بها أحد — كأنه لا يجوز لاحد أن
يضيف الى كسب المسلمين شيئا يلقي به ربه — أو قذفا لهم —

انفسهم بفساد الطوية — ذلك موقف مبنى على سنة المجتمع المسلم في التثبيت وتمحيص الغريب بمعايير الاصاله الشرعية ، ولكنه منذ انحرف الى مصادمة حاجات التقدم نحو مثالات الاسلام وكمالاته في الواقع المتجدد لم يعد إلا تنطعا تتجاوز بهيسر طلائع النهضة الاجتهادية • ومسحة عابره لما ينشر من الآراء الخارجة عن المعهود لدى الجمهور تنبىء عن تساؤل بأس غلاة المحافظين الذين ينكرون كل جديد ، سواء عندهم أصدر عن ولى للاسلام والمسلمين ، لا يخالفهم الا الى ما هو أولى بهم من أصول الدين الحاكمة ومقتضياته الحاضرة ، أو عن عـدو يريد ان يتذرع بجزئيات الانحراف ، الى المروق من أصل الدين والانتطاع عن تاريخه •

فالحاجات قائمة اليوم ملحة للاجتهاد ، والمجتمع المسلم منفتح لتلقى الفقه المتجدد والمتصدون لذلك يتكاثرون — وان كان أكثرهم يؤثر التقية ويورى فى اجتهاده فيقول انه مفكر لا فقيه : أو باحث لا مجتهد ، أو انه يرى رأيا لا يصدر فتوى وينبش فى التراث على شفيح لرأيه الغريب • وما اثرى التراث وأجمعه لاحتمالات الرأى ومسالكه •

* * *

الفوضى المنهجية :

قد يستبشر المرء بكثافة المبادرات الاجتهادية ، وان شئت قلت الخواطر والافكار والابحاث والآراء ، ولكن الذى يدعو لبعض القلق أن هذا الدخول لساحة الاجتهاد قد حجب ضرورة التواضع على قضية المدخل والمنهج • فاستقراء الصادات عن الحركة الفكرية الاسلامية الحديثة يكشف عن ابهام منهجى كأنه تغافل عامد ، وتحليل المواقف الفكرية بحثا عن منهج ضمنى غير مصرح به ينتهى الى اضطراب منهجى بعيد • ولربما يكون فى طبيعة كل نهضة فكرية أن تؤثر السذاجة الفطرية والطلاقة المسلكية حتى يتوافر رصيد من التجارب الفكرية تبني منها مادة لمنهج ينظم مسافات الفكر • ولكن يبدو لى أن آثار غياب المنهج الهادى الضابط جد خطيرة •

ففى الساحة مواقف جانحة توشك أن تضل بالفكر فى غمرة من هذا الغموض المنهجى • فمن المنتسبين الى الفكر الاسلامى — والله أعلم بالنيات — أناس غلوا بكلمات منها المقاصد فوق النصوص ، وروح الدين لا حروفه والاولويات الناسخة وانتهاوا الى تعطيل القطعيات من الاحكام • ومن المنتسبين الى المسلمين اناس اتخذوا الدين شرعه وتاريخه محض تراث يلتمسون فيه العناصر الايجابية التى توافق أهواء النهضة كما تلوح لهم ويطرحون السلبيات ! ومن علماء الدين تليفزيون انتقائيون

يصرفون الاحكام حتى تصادف ضغوط الواقع ومحللون يعسفون
التأويلات حتى يبرروا ويمرروا ما يشتهى الغالبون •
ومن أبناء المسلمين مفكرون ذوو عقائد لا دينية لكنهم
تفننوا في تزييف المعاني والالفاظ الدينية وتحريفها عن مواطنها
للتعريض بالمسلمين والجتياحهم بالباطل من حيث لا يدركون
ووضوح المنهج حتى ان لم يكن صارما هو الذى يفضح الاضلال
ويقوم الجنوح •

وكان للمسلمين أن يعولوا على ما يعصمهم من الضلال
والفرقة من وعى شعبى ورأى عام يتجلى عن اجماع موجب
ينظم وجهة الامة فى وجه شتات الرأى ، أو سالب يحصن
الامة من دعوات الزيف ، أو من سلطات عام ينظم أهليات العلم
ومشاورات العلماء ويتبنى اتجاهات الاجماع بما يحفظ أمر
الدين • ولكن الجمهور والسلطان المسلم كلاهما ضئيل العلم
مختلط النيات لا تعويل عليه الا قليلا ... لذلك يلزم تأسيس
المبادرات الاجتهادية جميعا على منهج معلوم صريح والاعتصام
بالمنهج المختار فى تحرير مسالك الرأى حتى يكون الناظر الناقد
على بينة من مشروعية المنهج لا تربكه شعاب الرأى وفرعياته
وحتى يتواضع الفقهاء والمفكرون على معالم منهج مختار
يعتصمون به لضبط مخرج الرأى ولجمع شتاته ويحتكمون اليه
لضم الخلاف وتمحيص الزيف وعزل خواطر الهوى المعربد
والشهوة المطلقة •

الاصول القديمة :

قد يذهب ذاهب الى ان لنا في منهج أصول الفقه الاحكام والتشريع القديم عاصما من الزلل والفرقة ، فاذا سئل لم لم يستعن بالفقه القديم ان يفى بحاجاتنا ويصلح أمرنا ويوحد كلمتنا فرق بين الفروع التي هي كسب اجتهدى بشرى لا حظ له من الخلود الا بقدر اصابته لعين الحق المحكم واجابته لحاجات الواقع الراهن والاصول التي هي أمهات معانى الدين قطعيات محكمات لا خلاف عليها وثابتات خالدة لا تتقادم وليس ذلك الا خلطا بين أصول الدين — الكتاب والسنة ونصوصهما — وبين أصول التفقه في الدين ومناهج تنزيله على الواقع — وذلك كسب مؤسس على قواعد خالدة دائرة على محاور ثابتة ولكن يدخله الرأى غير المعصوم واعتبار الواقع غير الثابت ومن ثم يطرأ عليه احتمال الخطأ ويقع فيه الاختلاف وتجري عليه سنة الله في كل كسب بشرى من دورات التقادم والبلى ثم التجديد والنهضة •

أما ان أصول التفقه والتشريع — ولا أقول أصول الشرع ذاته — قطعية لا يرد فيها الخلاف فذلك وهم عند من لم يطلع على كتب الاصول وخلافياتها وجدلياتها أو من لم ير كيف يتقارب الائمة شيوخا وتلاميذ ثم يختلفون على قبول روايات الحديث اذا أرسل سندها أو عارضت السنن المشهورة مثـ لا أو على مناهج تفسير النصوص أو على معنى الاجماع ومـداه

وحجبيته أو على مشروعية القياس ومعياره أو على المصلحة
تعريفها ومداهما واعتبارها أو على غير ذلك من وجوه بيان الاحكام
أو القواعد الجامعة للاحكام .

اما ان علم الاصول ينطوى على مقولات خالدة فذلك أمر
قد يجوز على قارئ الاصول الذى يرى مسالك الاستدلال
النقلى والعقلى عليها فينسبها الى ادلتها فى الشرع والعقل
ويتوهم انها أزلية عقلية مطلقة .

والحق ان التبصر فى مقالات الاصوليين وفى تطورها
واختلافها يومئذ الى وجهين فى التعلق : الاستنتاج من أدلة
الشرع واحكامه وهو الاصل الاعلى ، والاستنباط من بيئة الواقع
وهو الاصل الادنى . وليس الدين الا محاولة توحيد بين
المثال الاعلى المنزل من السماء وواقع الابتلاء الظرفى القائم
فى الارض ، فالمثال والواقع ينطويان على مفارقة هى صميم
الابتلاء ، والتدين هو محاولة توحيدهما حتى تدار الحياة
بصروفها المتقلبة بوجه يلتزم الحق الواحد فى كل حال .
فالمحاولات تتقلب مع تقلب الظروف والابتلاءات ، وصور التدين
بسبب هذا العنصر قد تتقلب لتضمن ثبات جوهر التدين .

فعلم الاصول القديم منسوب الى البيئة الثقافية التى
نشأ فيها أو التى تكاملت فيها أبنيتها وصياغاته الأخيرة ولذلك
تلبس بمفاهيم المنطق الصورى التقليدى وبأشكاله ومصطلحاته

— أدوات الوضوح والاستقامة • ومن ذلك غدا علما نظريا مجردا يصلح للتأمل ، ولكنه جاء عقيما منبتا عن الواقع الخصب بالحياة ولا يكاد يؤهل الماهر فيه لأن يولد فقها أو يمارس اجتهادا • هكذا كان مصيره في التاريخ لم يؤذن تمام صياغته بنهضة للفقهاء بل ييسر الفقه وتحجر من بعده الا في أحوال أفلت المجتهدون فيها من المعهود الاصولي • ولا يمكن أن تغشانا الغارة الفكرية الغربية بخيرها وشرها ومناهجها المنطقية الوضعية والنسبية والتجريبية دون أن تبدل المعطيات الفكرية الأساسية التي اثمرت الفقه الاصولي القديم • فكما سخر سلفنا الثقافة اليونانية لشرح الدين وفهمه يمكن أن نسخر الثقافة العلمية الحديثة راجين أن نجتنب زللها ونوافي الحكمة فيها •

والاصول القديمة كذلك انما خاطبت — ولو دون تصريح — الواقع المادي والحضري والاطار الاجتماعي والسياسي الراهن ، وتأثرت به بغير ريب ، فبروز المصالح العامة مثلا أشبه بالمجتمعات الحضرية الكثيفة التي تشترك على المرافق وتلتحم بعلاقات صحية وعلمية وسلوكية ، وكلما تطور المجتمع في ذلك الاتجاه ظهر ما كان ضئيل الطروء والاعتبار من المصلحة • ودور الشورى العامة والسلطان في نظام الاحكام اشبه بمجتمع محدود وثيق أو بمجتمع واسع الارحاء لكنه موصول بأسباب النقل والاتصال العام ولذلك قد يتطور النظر في الشورى والسلطان من الاعتبار الى الاهمال ثم الى الاعتبار وهكذا كان الامر في

عهد الصحابة ثم فى عهد نضوج فقه الاصول ثم فى العهد الحاضر •

ومهما يكن فان تراكم التجارب التاريخية فى التعبير والتفكير ينشئ دواعى التجديد • ففى التاريخ امتحان لجدوى المفهومات الاصولية وأثرها وفى مصائره حكم على كونها — مهما اجتهد النظر فيها استقبالا — ذرائع لمقاصد الدين أو لمفاسد فى حساب الدين • فالنظر الراجع يستفيد بدليل الحال ويقضى للتاريخ أو عليه ، ويحكم على بعض المواقف الاصولية — ان قد زادتنا فقها أو تبدا وان قد مكنت حكم الدين أو ضيعته ثم ان اللغة أيضا عرضة للتطور وقد يجنح بها الاصطلاح نحو الضيق أو السعة وقد ينزلها على وجوه جديدة من المعنى حتى توشك ان تنقطع عن معانى اللغة عند التنزيل أو تجانب مصطلح القرآن والسنة أو تتطور وتتبدل فتعيق التفاهم عبر الاجيال • ولربما كان كثير من الخلاف فى أمر الدين مرده الى مشكلات الاصطلاح اللغوى وتطورات معانى الكلمة وظلالها وايحاءاتها عبر القرون وكل نهضة جديدة قد يكون فى توقانها الى الاصول الاولى ثوبة أيضا بالكلمات الى معانيها الاصلية ، وقد يكون فى تأثرها — بالاستعمال الدارج للغة وفى مقارنات اللغة والترجمة مما يدعوها الى اصطلاح غير التقليدى •

هكذا قد يكون تبويب مسائل الاصول أو ترتيبها — من حيث هو فن نظرى مصوب لاغراض فى الواقع العلمى والعملى

واصطلاحات الاصول من حيث هى وسائل تعبير يقصد بها التأهيل والتذكير بالشرع وبالتاريخ أو البيان والشرح والبلاغ للمخاطبين • قد يكون ذلك كله موضوعا لتطور وتجديد •

ان بعض اطروحات علم الاصول أو منهج الفقه والنشرع الاسلامى التقليدى وبعض مصطلحاته لا تشفى حاجات النهضة الفقهية ولا تناسب البيئة المادية الاجتماعية والثقافية الحاضرة ولا تلبي دواعى اتخاذ المنهج كما تقدم ذكرها • فلا مشاحة في ثبوت القرآن وحجيته ولا في حجية السنة بل لا تتور مشكلات ذات بال اليوم في رواياتها ولا في روايات اللغة ولا ينفك منهج التفقه في أى زمان عن الاعتبار بالامثال في تأصيل الاحكام وبالمصالح في تنزيلها كما لا ينفك منهج التشريع من لزوم سنة المسلمين واجماعهم وأمرهم العام • ولكن منهج تفسير النصوص وتفصيل المعانى وتصريف الاحكام ، وتحقيق الوقائع وتقويمها وتنزيل الاحكام عليها ، ومسالك القياس والتمثيل والاعتبار ، وتحرير مقاصد الدين وذرائع المصالح والفساد في الطبيعة والمجتمع ، وطرائق تعبئة الرأى العام بالتناصح والشورى وصور التعبير عن الارادة العامة الرشيدة بالاجماع والعرف ، واشكال سلطان الجماعة ونظامها امارة وقضاء — كل ذلك أمور متجددة •

فظروف الواقع وصروف الزمن لا تحاصر علم أصول

الاحكام أبدا ولا تتجاوزہ بوجه مطلق لانه مؤسس على عناصر ثابتة من شرع الله الخالد ، ولكن تلك الظروف والصروف في حولانها تنال منه بوجه ما لانه ينطوى على عناصر كسب بشرى ينحصر في نسبية الظروف وينفعل بطروء الحادثات •

فمن الثابت في أصول الشرع ، ومن ذى القيمة الباقية من علم أصول الفقه ونظام الاحكام التاريخى ، ومن مادة الاجتهادات الاصولية المنظورة التى صدرت بأثر البيئات التاريخية المتعاقبة من أجل الوفاء بمقتضى منهج فهم الدين فيها ، ثم من مدد الثقافة العصرية ومن عطاء التجربة الاجتماعية الراهنة ، ومن طبيعة الحاجات الحاضرة لفقه الدين ولتمكينه في الواقع • من كل ذلك يلزم ان يصاغ المنهج الاصولى الجديد لتنظيم الثورة الاجتهادية الا تضل أو تنتشت أو ترتبك •

نحو منهجية توحيدية اشتمالا واعتدالا

أ - التوحيد :

التوحيد هو الموقف الدينى القويم الذى يجمع مفارقات الحياة ويسوى اختلافاتها والاشراك هو التورط في التناقض والمشاركة • فمن توحيد الله تصبح الحياة كلها منهجا موحدا لعبادته ويكمن الابتلاء في ان ظروف الحياة تتجه بالانسان نحو الشتات فالغيب والشهادة والباطن والظاهر في وجوه الوجود تبدو متفارقة ، والعاجل والآجل واللائ نظام والحرية والعام والخاص في صور الحياة تبدو متناقضة • والتجريد والتجريب

والوحي والنقل والعقل في مصادر النظر تبدو متناسخة ، وكل شهوة أو هم من هموم الدنيا يطغى حتى يكاد يحتكر بال الانسان دون سواه وكل مفهوم أو تصور من المعقولات يزين حتى يكاد ينخسف ما سواه ، تلك كلها ضروب ابتلاء للانسان أيشارك ففتجاذبه المتباينات أم يوحد شتات الهموم والخواطر فيستقر ويطمئن •

فالمنهجية الفقهية أو التشريعية الاسلامية منهجية توحيدية قوامها أولا الشمول والاحاطة بأبعاد الوجود الكونى وبالبشر أجمعين ، وبالامة قاطبة ثم بالحياة بشتى جوانبها ووجوهها أولها وآخرها ، ظاهرها وباطنها ، ما اتصل منها بشأن السلطان والجماعة أو ما لم يعن الا خويصة النفس •

وقوام المنهجية الاسلامية ثانيا العدل والاستقامة والقصد والتوازن بلا افراط أو غلو أو شطط في الاستقطاب بين الفرد والمجتمع أو المجتمع والسلطان • وبين الاجمال والتفصيل أو التنظير والتطبيق أو القطعية أو المرانة ، وبين الطلاقة والنظام أو الغيب والشهادة أو الوحي والعقل وبين الطلاقة والنظام أو الشكل والجوهر ونحو ذلك مما يبدو متباينا في نظر الانسان ومما يهدد بأن يفرق حياته ويشققها •

ب - الشمول في مدى الاحكام وصورها :

ما دام الاصل في الحياة هو التوحيد فالاصل والمنهج في

الاحكام ان تغطى جوانب الحياة كافة ، وتحيط التكاليف بالانسان حيثما كان ، وتتجلى من خلال كل الصور ، وتقع بشتى درجات الالتزام وتكتشف بكل أنواع الجزاءات • لكن هذا الاصل ما روعى حق رعايته فى تاريخ المنهج الفقهى الاسلامى ، اذ جنح النظام الفقهى نحو التركيز على خصوصية الاحكام ، بينما ضيع الاصل تماما فى النظم الوضعية فأصبح شأن القوانين هو الحياة العامة ليس الا • ومن جانب آخر تمايزت فى النظم الوضعية التكاليف ذات الجزاءات المعنوية والغيبية وذات درجات الالتزام المرنة فسميت هذه أخلاقا على هامش من الحياة ، اما القانون القطعى الالتزام المحدود المدى ذو الجزاءات المباشرة فقد اجتاز متن نظام الحياة •

أ (المدونات التشريعية الرسمية والفقه الخاص :

لقد أصابت المجتمع المسلم قديما علل فى تدنيه مردها الى ضعف الايمان الذى يهدى ويدفع لتحرى الحق أو الى شدة فتنة الواقع الذى يطرح الحقيقة ويبتلى المؤمن أن يوحد الحقيقة والحق • وتجلت هذه العلل أولا فى الحياة السياسية المفتونة عن نيات الايمان وضوابط الشرع ، ثم تجلى ذلك فى تباعد فقه الدين عن ذلك المجال ، ثم طبع ذلك منهجية التفقه فعدت أصول الفقه المرجع للفتاوى الفرعية فى شئون الانسان والحياة الخاصة وأقل مناسبة للاحكام العامة التى تصلح المجتمع ويبسطها السلطان • هكذا غاب دور اولى

الامر وغابت الشورى وأهملت المصلحة العامة وعرفت مسالك
الفقه تعريفا ضيقا لتصدر عنها أحكام فرعية قطعية لانها تصدر
في حق فرد غالبا وتصدر عن فقيه فرد يخشى في رأيه الزلل .

أما مجتمعات المسلمين اليوم فلا تقتصر مصيبتها على
كونها اخضعت لنظام الاحكام الوضعية فكفرت ببعض الكتاب
وظلمت في علاقتها وفسقت عن اصالتها ، بل وضعت عليها
الاحكام بمنهجية غريبة حديثة قوامها التشريع الرسمى السلطاني
لان ذلك المنهج أنسب في بسط الاحكام المقطوعة من جذور
الثقافة الفقهية وفي فرض توجه غريب على المجتمع من قبل
السلطة المتمكنة ولان الغرب قد تطور بمنهجية القانون من النظام
الفقهى العرفى أيام جموده القديم الى النظام التدوينى الرسمى
بعد التطورات المادية التى وحدث الحياة الاجتماعية وأعلنت دور
السلطان وكلمته .

وكثافة التشريع السلطاني من ثم له دواع من ضرورات
الواقع المادى وله دواع من الفهم والنظم الكلية السياسية
والحضرارية ، ولربما يحتاج المسلمون في ظروف الانتقال
من حال الانحطاط المشوب بالجاهلية والاغتراب الى حال
الاصلاح والتقدم الاسلامى أن يخططوا مسيرهم والا يكلوه
للتطور الفقهى البطيء العفوى لانه أمر تغيير واسع وناجـز
يناسبه التخطيط والتدوين حتى تتمكن نظم الدين
وتستدرك أحوال التخلف وتستقرر حركة المسلمين

فنتوازن فيها أدوار التشريع الرسمى القطعى وأدوار الفقه والقضاء فى تطوير الاحكام وتتحد التشريعات والمسئوليات الرسمية مع البيئة الفقهية اذ لا تصدر الا من مادة الفقه ولا تسرى الا والفقه يغزوها ويكفيها • ويرجى فى حال الاستقرار المتوازن ان يكون التعويل الاكبر على الفقه لانه أشبه بنظام دينى موصول فى حيثياته ودقائقه بعقائد الامة وأخلاقيها ، مؤسس على وحى الوجدان المؤمن قبل أن يؤسس على أمر السلطان ، منسوبا إلى المجتمع تلقاء وعرفا قبل أن ينسب الى سلطان ذلك المجتمع •

وليمهد الوضع لذلك المثال لا بد من أن يضطلع السلطان بدوره فى تقرير الاحكام وضعا كما يضطلع الفقه والقضاء بدوره فى تحريرها اجتهادا لاول عهد الثوبة الى الشريعة ولا بد فى منهجية الفقه والتشريع ان يراعى المسلك الذى يمكن من أداء هذا الهدف •

العقيدة والاخلاق والقانون :

الجنوح الآخر فى فقها التقليدى المتأخر انه اتجه من واقع التخصص والشرح الفنى الى أن يستقل بفقه العمل عن فقه العقيدة • فتبدلت المصطلحات التوحيدية الشاملة مثل الشريعة والفقه الى مصطلحات للعمليات لا للعقائديات ، وجردت الاحكام العملية من أبعادها الاعتقادية — من حيثياتها ومقاصدها — ودوافعها الواعظة • لكن هذا الجنوح لم يبلغ ما بلغ الامر فى

النظم الوضعية التى أدت آفة العلمانية اللادينية المستشرية فيها الى أن يتباعد أيضا ما بين القانون والاخلاق والتدين • فما كان متصلا بالبيئات ، وما كان جزاؤه غيبيا ، وما كان يعنى الانسان ولو فى خلوته وخاصته ، وما كان التكليف فيه ندبا أو كراهة ، وما كانت السيئة فيه والعقوبة موكولة الى ضغوط المجتمع المرنة ، وما كان جزاؤه المكافأة والاجر لا العقوبة البدنية والمالية غرما أو تعويضا — **كل ذلك أخلاق •**

ان المثال الاسلامى — كما تجسد أو كاد فى عهود راشدة • ان يكون ذلك موحدا وان يكون لكل علم ذوو اختصاص يعمقون مباحثه أو أن يميز بين التكاليف التعبدية والاخلاقية القضائية وأن تكيف مناهج التعبير والتطبيق شيئا ما دون أن يؤدى ذلك الى فصل كامل — يكون فيه للقانون كليات ومعاهد تعليم لا يتطرق فيها أحد لغيره ، وله رجال يشكلون مهنة تحسن فيها ولا تعنى بما وراءه وله منهج أصول ومصادر ومصطلح منفصل • ذلك وضع أقرب نسبيا للعلمانية وأبعد عن الشريعة وان كنا نلاحظه فى واقعنا الاسلامى أحيانا • وخلاصة القول فى منهج الاسلام أن تكون أحكام التكاليف موحدة لا مفرقة وان جاءت مميزة حسب صورها ووقوعها وآثارها ، وأن يكون المنهج الاصولى والتناول العلمى لها موحدا أيضا كما كان عليه الامر فى الصير الاول وذلك لا يحول دون تطويرها وتكييفها نظرا بل هو ضرورة نظرية لذلك • ولا يربك تطبيقها

بتمييز بل يضمن اتساقها وتناسقها وقوة وقعها المشترك على المجتمع مما لا يتأتى لمجتمع قد تتناقض وتتناسخ فيه ضوابط السلوك لأنها منذ انفصلت تطورت في اتجاهات شتى • والتوحيد الذى ندعو اليه هو حكم قيمى يقتضيه الدين نقضا للعلمانية وهو أيضا منهج علمى يقتضيه نظام الدين نقضا للغلو التخصصى والمهنى للقانون الوضعى الحديث •

الشمول فى المصادر الوضعية :

إذا كانت الشريعة — كتابا وسنة — هى الأصل الاول أو أصل الأصول للأحكام لا يوازيها مصدر آخر بحكم عقيدة التوحيد ، فإنها الام التى تقترب عنها أصول أخرى — نسميها أصولا لأنها كليات تصدر عنها أحكام ولكنها فروع بالاضافة الى الشريعة • ولربما يجوز أن نسميها أصولا وضعية لأنها مما تواضع عليه الناس مهتدين بالشريعة دون خلط مع مصطلح الوضعية الذى يطلق على من يقتصر على وضع البشر •

والمبدأ فى الأصول الوضعية الاسلامية أن تكون شاملة لكل واحد من الامة فيها نصيب بل أن تكون انسانية لكل بشر فيها نصيب — ما دامت بالطبع محكومة بالأصل الشرعى للام •

(أ) الصفوية والشعبية :

لا مكان فى الاسلام لطبقة مغلقة بنظام رسمى أو واقعى

تحتكر الاحكام أو سلطة اصدارها ملزمة عن الآخرين ولئن كان الذين يعلمون في الاسلام لا يتساوون والذين لا يعلمون ، وكان العلم كسبا تتفاوت فيه حظوظ الناس حسب جدهم ووسعهم العقلى وقدرهم من الظروف المواتية ، الا أن المسلمين أمة هدفها التساوى والتكافل فى كل شىء فمن كسب مالا اتجه نحو انفاقه لا كتزده ، ومن كسب ولاية شارك الناس فيها بالثورى ، ومن كسب علما وجب أن يبلغه ولا يكتمه • وقد نميز العالم عن الذى دونه ولكن الكسب العلمى فى الاسلام ينبغى أن يكون درجات بغير فارق طبقى ، فكل مسلم عالم بشىء نوعا ودرجة وفوق كل ذى علم عليم يتفاعلون ويتبادلون • وكذلك واجب التدبر والتفكر فى الدين خطاب شامل لكل مسلم كسبه من ذلك وعليه ان يجتهد اجتهاده وأن يتفاعل مع اخوانه من دونه ومن فوقه تناصحا • فالعلم والاجتهاد حركة مجتمع مهما برز أعلام يؤهلهم كسبهم لقيادة التفكير أو التعبير عن الكسب العام •

لكن الفقه التقليدى المتأخر جعل الاجتهاد درجة رقى بها حتى جاوزت الامكان وجعل الفقه الخاص طبقة ولم يترك لسائر الامة الا التلقى • وكان ذلك شأن الفقه الوضعى ، فأهله مستعدون بربسوخ تعاليم الكهنوت والكنيسة المحتكرة لان يجعلوا القانون سرا يثور القانونيون اذا أراد مصلح أن يبسطه ويدونه ويوضحه وكما اقتضت شورى المسلمين التى قررتها

الآيات على حوار محصور بين العلماء واقتصر الاجماع الذى نسبته الاحاديث الى الامة على اجماع العلماء بل المجتهدين ، كذلك اقتصر القانون فى الغرب على أهل مهنته فغنا وعلى الطبقات المتحكمة فى الناس وضعا وأمرًا •

والنظام الامثل اليوم أن نرد الى المصطلحات الاسلامية — العلم ، الفقه الاجتهاد ، الشورى والاجماع شعبيتها وأن نعترف بالتفاوت والتناصح والتذاكر مع اعترافنا بضرورة الاتحاد بين المسلمين كل بما عنده من علم ومنهج التشريع تشاور واجماع وان كان الاقتراح المبادر ممن هم أعلم بقيم المسلمين وواقعهم ، ما دام الامر مشتركاً عليه واعتماده مجمعا عليه • فلا صفوية ولا غوغائية ولا عزلة للفقهاء ولا ارتجال فى اجراءات التشريع يجعلها عرضة للجهل والهوى والرأى الفطير •

(ب) الاصاله والعالمية :

ان الوحي موصول بالفطرة الانسانية التى فطر الله الناس عليها فالؤمنون بالوحي قد زكوا تلك الفطرة وهدوها الى متوخاها واستعدادها الاكمل ، والذين لم يؤمنوا بالاسلام لا تنفك عنهم الفطرة مهما كانت فطرة لم تتطور أو كان ما توحى به غائما لم يتبلور • وذلك يعنى أن فى كسب البشر بعض الحق يمكن أن يتحراه المسلم ويختبره بمعايره ويلتزمه

من بعد • وإن شاء المرء وصل هذا بمفهوم (شرع من قبلنا)
أو مفهوم (الاستصحاب) لما جرت به السنن الاجتماعية لكونه
معروفاً أو ما لاح للعقل البشرى بكونه عدلاً وقسطاً •
والإصالة هي أن يمتحن الوارد علينا من خارج الملة في ذلك وأن
نؤسس بفطرتنا المهدية ما نخاطب به العالم على صعيد—
مشارك من الإنسانية ولكنها طائفية مغلقة إذاً انغلقتنا على
أنفسنا وتاريخنا الذاتى •

وكما انفتح المسلمون على الثقافة العالمية بمنهج للمعرفة
شامل فسخروا علم اليونان في شرح أحكام العقيدة (الكلام)
وأحكام العمل (الفقه) يمكن أن ننفتح واثقين من أن الخير
الذى نصيبه هو من فطرة الله مطمئنين إلى أن الشر
الذى نجده يمكن عزله بمعايير الإصالة الشرعية • وما ينطبق
على منهج الفقه ينطبق على منهج التشريع يمكن أن يستفيد
من تجارب البشرية وأعرافها في توخي العدالة والقسط وفي
وسائل بلوغ المقاصد ، وما أظن إلا أن المسلمين قديماً قد
فعلوا ذلك لحد ما ، وإن كنا لا نسلم بمقالات المستشرقين في
ذلك • ومهما كان من الأمر فالعالم اليوم موصول والانمط
الاجتماعية تتقابل من قريب والفقه المقارن لا بد أن يدخل في
منهجنا الفقهي نؤصل مدخله ونضبطه بتكييف مفهوم الاستصحاب
أو غير ذلك •

الشمول في مسالك النظر للاحكام :

المتدين كما قدمنا كسب البشر في محاولة التوحيد الدائبة بين المثال أو الحق المطلق الثابت من جانب والواقع أو الطرف النسبى المتحول من جانب آخر وهذه النظرة التوحيدية تؤدي في صعيد نظر المتدين الى توحيد وموازنة بين نظره المتجرد نحو الحق وتجربته المدركة للواقع وبين الصور والاشكال المختلفة التى يوحد بهما أمره والمقاصد الجوهرية الواحدة التى يتوخاها • ويقتضيه التوحيد أيضا ان • يوازن بين الاجمال الذى يصف مسيرته نحو القبلية والتفريع الذى يصف خطواته على الطريق • وبين القطعية التى تضمن الثبات على الطريق والمرونة التى تضمن ذلك الثبات مهما تعرضت الشعاب وتكيفت الارضية •

(أ) التجريد والواقع :

تتجه المعارف من مرحلة الادراك الساذج للحقائق—حق والجزئيات والوقائع الناشئة عن واقع الحياة الى أن يتناولها العلماء بعد الاستقراء بالتعميم والتنظير تجرداً من الواقع الفعلى فقد ينبىء التنظير الزائد في الفقه عن رقى فنى يحيل الاحكام الى نظام ويوغل في تحليل علاقاتها النظرية حتى تصبح علما محكما • وقد يستغنى الناظر من بعد عن ملاحظة الواقع بل يمضى في منطق تحليلاته خيالا بالفرضيات

والتقديرات ويرتب علمه على غير ما يقتضى وظيفة الاحكام
فى الحياة بل على تبويبات فنية مناسبة فى التحليل والنظر-
والشرح ويفصلها لا من حيث علاقاتها فى النموذج الحى بل
حسب أوصافها فى منطق نظام الاحكام وسياقاته وينظم بيسر
التعليم والشرح •

وقد نلحظ فى الفقه الاسلامى فى صورته التقليدية
الاخيرة كثيرا من هذا التجريد النظرى والتطوير الفنى ولا شك
أن عوامل أخرى قد اسهمت فى ذلك فوق ما سبق منها من
بعض تجاف بين التدين الفعلى الصادق وبين قوالب الاحكام
النظرية الموروثة ومنها تعرض الفقه للمنطق الصورى التجريدى
الذى جعل منهجه ومباحثه وقضاياها كيفية حسب طبيعة ذلك
المنطق • ولكن مثل هذا الجنوح النظرى طرأ على كثير من
القوانين الغربية حيث غلت بعض المدارس التحليلية للقانون فى
احالته الى منطق صارم متجرد أو الى تبويبات ميكانيكية فنية •

لكن الحياة هى مادة أحكام السلوك البشرى ومنها غذاؤها ،
فأىما قطيعة بين الفقه والواقع لا تكون الا على حساب
ثراء الفقه وجدواه ، لا سيما بالنظر الى فقه دينى لا ينفصل
عن الواقع النفسى لاطرافه البشرية والواقع الاجتماعى
لحيثياته وآثاره لانه موصول بالعقيدة والاخرة والازل وبكل
نظم الحياة ومغازيها •• وقد استدرك الغربيون أمر

القانون خيهم فأثروه بالدراسات الاجتماعية وتأسست
مدارس غنية بالفكر تستعمل منهج العلوم الاجتماعية للتعرف
على المصالح والمفاسد وذرائعها وموازنتها •

واذ قلنا أكثر من مرة أن الدين توحيد الواقع والمثال
وحيث أن الشرع جاء على هذا المنهاج ينزل القرآن منجما على
الاحداث ويصوب الرسول صلى الله عليه وسلم وصاياه نحوها
ويقوى الدين كله نموذجا تتحدد فيه النصوص والحياة ،
لا كتاب نصوص مجردة مثل مدونات القانون ، حيث كان ذلك
كذلك ، فلا بد من توازن في منهج فهم الفقيه للنصوص •• يعيدها
الى واقعها عند التنزيل ولا يلتبس معناها في المدلول اللغوى
والسياق النحوى وحده بل في السياق الظرفى والنفسى في سبب
النزول وفي ظلال اللغة ووقعها النفسى على أهل الخطاب
ثم يحاول اعتبارا وقياسا أن ينزلها على الواقع الحديث
ليحكم فيها بما يحقق عين المغزى الاول ••• للاحكام في النفوس
والمجتمع والكون — فهو يجمع كل وسائل الفقه استقراء
وتفهما للواقع واستنتاجا للاحكام المناسبة له من الشرع
فالفقيه لا يتورط بمنهجه في التحليل النظرى الذى يتعلق
بالفاظ النصوص ولا في الوضعية الذرائعية التى تخلد الى
الواقع لانه يريد أن ينزل المثال على الواقع ويضبط الواقع على
حكم المثال •

والامر يقتضى الفقيه علما واسعا بتاريخ النصوص

أو البيئة التي كانت موضوع الخطاب المباشر لنصوص الشرع -
وتلك ثقافة كان يتمكن منها الفقهاء من علمهم بالآثار واللغة وإن
كان بعضهم لا يعنى بعد اللفظ بالسياق لا الكلامى ولا التاريخى .
لكن مباشرة فقه الاحكام والتشريع يقتضى أيضا علما بالواقع
الحديث - واقع النفوس والمجتمع والمادة والكون ...
وإذ لك ينبغى أن يحصل الفقيه ثقافة بالعلوم النفسية والاجتماعية
والطبيعية بقدر يمكنه من تنزيل الاحكام بوعى ... اذ يقتضى
الامر أن يتواءم على نظام الاحكام فقهاء بالمعنى القرآنى
الشامل : فقه النصوص والقيم وفقه الظروف والواقع
فأما ان يوجد ويجمع العالم كل الثقافة أو يتناصر على الامر
محصلون لهذه الثقافة وتلك ويكون كل طرفها مهية لان يتفهم
العلم كله كما هو فى الدين علم الشرع المنقول وعلم الطبع
المعقول .

وعندنا مناهج لعلوم النقل كعلم الرواية وعلم اللغة
فقه ونحوها وصرفا وبلاغة وقد جدت علوم فى ضبط التاريخ
وفى ابعاد اللغة التعبيرية والنفسية والاجتماعية وفى أحوال
النفس البشرية وسنن المجتمعات فى معاملاتها وسياساتها -
وكل ذلك ثقافة لازمة لتكامل منهج الاحكام .

ولربما يقترح المرء ان نميز ونوحد فى منهج الاحكام بين
أصول بيان تتجلى بها الاحكام تفسيرا للنصوص واستنباطا

منها بوجه بعيد أو قريب وإجمالى أو تفصيلى ، وأصول
تكليف تنتزل بها الاحكام فى صور ملزمة ذات حجة عملية
وأصول مادية هى فى الحقيقة علوم لغة ونفس ومجتمع وطبيعة
متصلة بالسلوك الذى تنظمه الاحكام .

(ب) الظاهر والباطن :

الأصل كما قدمنا ان يخاطب الدين بتكاليفه الظاهر
والباطن محيطا بكل ابعاد الانسان وسلوكه ولكن القوانين
الوضعية قد تجاوزت عن الدين وقنعت بالظاهر تعول على
العلاقات الظاهرة العامة التى يمكن الاحاطة بتنظيمها عمليا
ومتابعة سيرها بالبيانات والجزاءات ولا تبالى القوانين بالنيات
والدوافع والمقاصد الا المباشر منها الذى يمكن اثباته .

وقد قدمنا كيف بعد فقه الاعمال عن فقه العقيدة
واحتكر الاول كلمة (فقه) واوغل فى الشكلية واللفظية
وكيف انفصل عن قيم الاخلاق لا سيما التصوف الذى صوب
همه الى احوال الباطن وتنظيمها ، حتى حدثت أحيانا مفارقات
ومناظرات بين أهل الباطن والظاهر وحتى غلب بعض الفقهاء فى
تظاهرهم وغلب بعض المتصوفة بباطنهم الى قريب من التناقض
ولو لم يبلغ الامر فى الاسلام ما بلغ فى النظم الوضعية أو فى
المسيحية التى غلب فيها الكاثوليك قديما بالطقوس والاشكال بينما
ارتد اللوثرىون الى الباطنية والنيات .

والمنهج القويم هو التوحيد والتوازن بين الظاهر والباطن ،
بين حرف النص الحكمي وروحه وبين انضباط المكلف مع ظاهر
الاشكال والتزامه بنيات القديين وهذا المنهج مؤثر في مصطلح
الفقه وفي مناهج تعليمه فضلا عن تأثيره الموضوعي في الاحكام
تعويلا على نظام العلاقات الظاهر وعلى استقامة المكلفين
وتربيتهم في ذات الوقت •

وبهذا المنهج لن تكون مواقف العقيدة مرهونة بمعادلة
لفظ يؤديه المؤمن بحرفه فيحسب أنه استوفى شعاب الايمان •
ولن تكون العقود مرهونة بأشكال لفظية تضيء الصحة
على ما هو باطل وتبطل ما ينعقد صحيحا ••• ولن تكون
النيات مصروفا عنها النظر مطلقا لصالح استقرار العلاقات
وضبطها ولن تكون أحكام الاثبات مرهونة بشكليات الا ما يتبين
به الحق وهكذا •

ان شيئا من ظاهرة الطقوسية والشكلية والتبليس في
نظام الاحكام يحدث تلقاء من جراء التطور الفني الذي
يتجه لضبط التعبير عن الاحكام واحكام تنظيم العلاقات
وفي الفقه الوضعي طرأت تلك الظاهرة كثيرا في
التاريخ لا سيما في القوانين الاجرائية والاثباتية واستدعت
انقلابا فقهيا أحيا تلك الاشكال بالتعويل على النيات وتوخي
المقاصد والوظائف وتكاد تكون الظاهرة دورة في تاريخ القانون
ولعل بعض ما أصاب الفقه الاسلامي هو من مثلها ••• الا أن
يعتصم المنهج بتوازن لا يختل ولا يستدعي الثورة الاحيائية

حيناً بعد حين • لقد كانت محاولات أحياء علوم الدين دورات تجديد وتوحيد ردت العافية للدين وعبرتها في أن يحفظ التوازن ويضبط قبل أن يستفحل الاختلال ويأتى رد الفعل اللازم كبيراً •

(ج) الاجمالية والفروعية :

لا يحيط النظر بفقه الدين ولا يرشد العمل به الا عن تكامل بين النظر الاجمالى الذى ينحظ المقاصد ويخط المبادئ ويرسم القبلية والنظر الفروعى الذى يبين المعالم ويضبط المضمون •• وقد جاءت الشريعة شاملة لاحكام عامة ولاحكام مفصلة وظل الفقه يهتدى بالمفسر والمفصل والمبادئ والكليات والقواعد ، حتى جنح أخيراً الى الولوج بالنتشيعب والاحصاءات التلقينية •• وذلك أن الفقه أخذ يتطور عن فتاوى شخصية من شئون الافراد وتضائل هم ولاية الامر العام بفقهه مصالح المسلمين العامة وشئونهم الكفائية وتكيفت المناهج والاصول لذلك الامر فنشطت المناهج التفسيرية التى تعول على النصوص المفصلة ومأثورات السوابق والاقضية ولم تتطور مناهج الاستنباط من العموم القرآنى والسنى وفقه القواعد والمبادئ الذى بدأ مبشراً واعداداً ••

ان ضرورة التكامل والتوحيد فى المنهج بين الاجمال والتفصيل تبدو حينما يرى المرء كيف أوغل التبعضيون

والفرعيون - يمدهم منطق تحليلي من أرسطو ومنهج
وضعي تجريبي حديث - حتى أحالوا الدين الى مثل
جزئيات مركومة لا تكاد ترى فيها حكمة الشرع ولئن
لم تضر كثيرا في عهد التسليم المطمئن الا أن تحرم المتدينين
من ابعاد النيات الكبيرة فانها في عهد الريب وزلزلة الايمان
تجعل المسلم أكثر تعرضا للفتنة ثم ان المنهج التقطعي
يؤدي في الاحكام الى نتائج خاطئة ولربما يتخذ ذو الهوى
لنعطيل الدين مع التظاهر بالتزام حروقه ولربما يغتر به
المتدين ويحسب أنه يحسن صنعا ولكنه اذ لا ينظم الفروع
في نسق أوسع يفرط بينما يتنطع ..

وتتجلى تلك الضرورة من الوجه الآخر اذ نرى كيف أولع
البعض بنظام الاسلام العام وبمقاصده بينما فرطوا في التزام
الفروع الضابطة وقلصوا الدين حتى ردوه الى شعارات
عامة مثل « كرامة الانسان » والشورى والحرية والعدالة يظاهون
بها كسب الفكر الانساني الوضعي ويطمسون معالم الاسلام التي
تميزه وفروعه التي تضبط تحقيق المقاصد وتضمنه فعلا ..

(د) القطعية والمرونة :

يجنح الفقه دائما - وقد جنح الفقه الاسلامي أيضا -
نحو الغلو في الضبط والقطعية اما بأثر من تعاقب مجهودات
الشرح والتعريف والتوضيح بفعل التطور الفني التلقائي لعلم
الفقه ، أو بشدة الحرص على ثبات اشكال التصرفات

والمعاملات في مجتمع أخذ يبالغ في التورع من الفوضى والحذر من الزيف والمحافظة والتقليد ، أو بصرامة المنطق الذي يلتزم في تحرير القضايا وتحليلها •• ولكن ذلك يضيق السعة ومجال الخيار الذي يمكن من تكييف الاعمال وتطويرها وتنزيلها حسب مقتضيات التعبد وصوره التي تستدعيها أحوال المكلفين المختلفة وظروفهم المتقلبة •

ان الاثر الاخطر لظاهرة الجنوح نحو الضبط في الفقه الاسلامي انها اصابته منهج الاصول قبل ان تصيب الفروع فالاصل لا يلد فقها الا اذا كان ينطوي على خصوبة وسعة وهكذا كانت الاصول التي تؤخذ عن الكتاب والسنة تأسيسا على معان فيها تبعد المسلم عن الولع الزائد بكثرة السؤال وطلب التفاصيل •

ولكنه فرط الالتزام بالمنطق النظري في مجال موصول بالحياة وظروفها التي لا تثبت ولا تتناهى ولا تنحصر أو هي فرط الحذر من فتح ذرائع الهوى والخلاف لا سيما ان نظام الاحكام الاسلامي قد افترق الاداة الاجتماعية الضابطة لخلاف الرأي — الشورى والاجماع وأمر السلطان — هكذا نجد تطور منهج القياس من سعة الى تعريفات ضيقة منضبطة تاد جدلا كثيفا ولا تلد فقها ، ونجد الحملة على الاستحسان — وهو نظر القاضى والفقيه في المسألة التطبيقية المحدودة ببصيرة يزكيها

طول العهد بحكمة الشريعة ونظامها هون أن يكون منطق الاستنباط فيها ظاهرا وجهه والتعبير عنه ، ونجد الحملة على المصلحة التي كثفت عليها شرائط القطعية والعموم حتى تعطل استعمالها من كونها اخطر اصول الفقه في الشئون العامة وكان يمكن لفهومها أن يتطور كثيرا لا سيما في مثل عهدنا الراهن - عهد اشتجار أسباب الحياة العامة ومصالحها الكلية وعهد تطور مناهج العلم الاجتماعي الذي يحيط بوجوه المصلحة ..

أن الله تعبد عباده المؤمنين أحيانا بالتكاليف القطعية وأحيانا بالتوجيهات الواسعة أو المتشابهة لبيئتهم بكل الوجوه وكما قدر الله أن يكون ثبات الاحكام قطعيًا أو ظنيًا فقد قدر أن يكون مدلولها كذلك وفي ذلك ابتلاء لكل فرد أن وكيف تدينه ويجتهد في ذلك حسب وسعه وذوقه وحاله ..

فالتوازن بين الاحكام والقطع بغير تنطع والمرونة والسعة بغير استبهام أو تسبب هو المنهج الاوفق الذي ان لم يرع ويراقب قد يختل حسب دورات تطور الفقه فيميل الى تطرف ليرتد الى تطرف مقابل وهي ظاهرة يعرفها مؤرخو النظم القانونية جميعا .

والموازنة بالطبع ليست على نظام جامد بالنسبة الى مختلف ضروب الاحكام فقد يناسب القطع الاكثر في أحكام المعاملات والشعائر وقد تناسب المرونة الاكثر في أحكام الاخلاق .

الوحدة والتوازن بين النظام والحرية :

ان منهج الوحدة يتجلى فى الخلق وفى الامر كله • فسنن الله اللازمة فى الطبيعية تتسق مع سنن الله التكليفية فى الشريعة ولذلك كانت فطرة الانسان وجدانا عاطفيا وتفكرا عقليا ، مناسبة للوحى فكل ذلك من الله • وخطاب الله للفرد المعين تكليفا وحسابا فرديا يتسق مع خطاب الله للجماعة ويتحدد تدين المؤمن من حيث هو فرد مع حركة المؤمنين حيث هم جماعة فى معادلة متوازنة أما بغير الايمان فالعقل أوهام واهواء قد تناطح الوحى ، والانسان كيان شاذ قد يشاكس الطبيعة ، والفرد عزلة وشح قد يخاصم سائر الآخرين فى الجماعة • ومن منهج الوحدة يتأسس منهج الفقه والتشريع الاسلامى متوازنا — بل موحدا فيه دور الوحى والعقل والذوق والتجريب ، ودور الفرد الحر والجماعة المنتظمة بتقاليدها المستترة •

النقل والعقل :

لما كان العقل من فطرة الله وكانت البيئة الطبيعية من خلق الله ، وتنزل الشرع من الله ، فلا معنى لنصب العقل المتأمل ، فى النظر أو المنفعل ببيئة الكونية فى وجه الوحى • وقد أعد الله الانسان بعقل مناسب لخلق الله وأمره الكونى والتكليفى وتنزل الوحى ليخاطب العقل ابتداء وليتفاعل المؤمنون بعقله مع النصوص فهما وتطبيقا •

ولا مجال بالطبع لخطاب غير العاقل أصلاً فلا شرع
ولا تكليف ، الا بعقل تم يصبح لكل مكلف أن يتفاعل بعقله مع
الوحي المنقول . فاذا وقف بوظيفة العقل عند أدنى
مراتبها : التلقى والحفظ كان أقرب إلى أن يكون منهجه نقلياً
سماعياً كله ، واذا . . . اجهد عقله ليتفهم المعنى كان مقتصداً
واذا اجتهد تفكراً وتدبراً كان فقيهاً مجتهداً . وخير المناهج
هو : ما أحاط بكل العلم المنقول عن الوحي أو المأثور ممن سلف
أعمال فكرهم في النصوص وما تفاعل مع ذلك بكل علم معقول
يلوح له من النظر أو من التجريب فذلك منهج تلاوة
النصوص تتصاعد من اللسان إلى الجذنان والوجدان وإلى
واقع المعنى . ولما كان العقل بقصور إدراك الإنسان وتلبسه
بالشبهات والاهواء يعتريه النص فلا بد من أن يتحد مع النص
الوحي . لكن النص لا يعطى شيئاً لغير العاقل
ولا يعطى الا القليل لمن لم يجتهد ولم يقدّر أدواته
العقلية النظرية والتجريبية ومن يأخذ سطحا ظاهراً
من المعنى وتفوته أبعاد ينالها المجتهدون كل حسب أدائه
ووعائه .

ولقد نهض الفقه الاسلامي لأول مرة اذ استقبل المسلمون
الوحي بأقصى وسعهم من التدبير ونظموا مناهج للتفقه
يستعين بها المدبر . ثم خلف يرضى بظاهر النصوص وسطحها
في فقه الفروع ويكره استعمال الوظائف العقلية العليا .

هكذا ضيق مكان الرأي ، وضبطت الأصول بما يكبت جولان
الخاطر فيها ، وقيدت نظم الاحتكام بما يحظر الاجتهاد .
وفي ذلك ما يعود الى الاستغناء بالثروة الموروثة عن الكسب
الجديد ، وفيه أثر الانحطاط الحضارى الذى قلص ابعاد
الحياة أو جمدها ونفى دواعى تسليط العقل على الجديد
الطارىء .

ان التمييز القديم بين أهل الرأي وأهل الحديث فى مناهج
الأصول لم يكن فى واقع الامر يمثل تبايناً كبيراً . فقد كان
من سموا أهل حديث يعتمدون أصولاً للرأى فيها مجال
واسع لولا أن بيئتهم الحضارية لم تدعمهم الى ذلك كما
دعت بيئة أهل العراق أهلها . ولكن التباين يتجلى بين الأصول
الفقهية التى كانت تتخذ فعلاً فى عهد الائمة ، والتى
عرفت منهجياً فى علم أصول الفقه لما نضج تطوره
وتدوينه والأصول الفقهية التى يتخذها المتأخرون فعلاً
حيث احتجب العقل أو كاد بل احتجب نص الوحي وأصبح
النص الحاكم هو متن مصنفات الشراح .

اننا نشهد فى العصر الحاضر حالات حياة من القاضى
والفقيه من ان يبدو جريئاً على استعمال الرأى أو العقل
وميله لان يبدو ملتزماً بنص القانون وهى سمة حتى فى الفقه
الحديث لا سيما عند القضاة وان كانوا بالفعل يستعملون رأيهم

كثيرا • ولا يضر ذلك ما دام التشريع الرسمي الذي يصدر
عن مداولات الرأس السياسى الحر قد تولى كبر مهمة تطوير
القانون • أما فى حاضر المسلمين فما يزال الغالب تحكيم النص •
وقد اشتط قوم ارادوا أن يستدركوا غياب العقل فى فقهه
الاسلام فاعملوا عقولا لم تترشد بالاطلاع المحيط بالنصوص
ولم تنفعل بهدى الشريعة أو تنترب روحها ، وعمدوا الى
النصوص التى تصادم أهواءهم وأهواء الذين اضلوهم
بغير علم فأولوها تأويلا بعيدا ، أما محاصرة لها فى واقع
التنزيل وادعاء قيام فوارق بين العصر والاصل تفريغا
من المضمون باحالتها الى مقاصد بعيدة مبهمة اتخذوها
علة للاحكام وحكمة تتوخى بأى وسيلة ولو كان فى ذلك الغاء
الاصل النصى •

والحاجة اليوم داعية الى منهج أصولى يوحد الوحي
والتأمل والتجربة أو النقل والعقل ويطور ادوات
ومسالك فى التدبير والاجتهاد تسخر العقل لعبادة الله ببيان
حكمه وتهديده دون ان تسيد طريقه •

(ب) الاتباع والابداع :

لا يتصور نظام للاحكام الا قوامه السنن المستقرة ،
فلا احكام تقاليد وأعراف تضمن استمرار الحياة واتصالها ،

واتباع الشرع شرط ثابت على مدى الدين ، ولكن تراث الفقه
والاحكام الاسلامية يتضمن أيضا ما اكتنف من آراء المسلمين
وسننهم الاجتهادية ، وهذا عنصر لاحظ له من العصمة المطلقة •
لكن الامة لا تجمع على ضلالة ولو كان اجماعها يتجلى عبر
التاريخ وبناء الخلف على السلف ضرورة لتجسيد وحدة الامة
عبر قرونها المتعاقبة سوى ان هذا الاعتبار الاتباعي للسلف
وللتراث مبدأ يوازيه مبدأ الولاء لاصل الشرع •

ولا ينبغي لعصر من المسلمين ان يخلو من الاقتداء
بالمرسلين في سننهم المجددة للدين المحيية لاصوله الناقدة
لتراث التدين المصوبة للكسب التاريخي الديني المتجاوزة لركام
التراث — عودا الى ينابيع الهدى الاصيلية حيث تستنبط المعايير
المحاسبة للتاريخ الديني وتقوية الاعتبار به بناء على الرشيد فيه .
واتعاضا بسوى ذلك • وقد جاء المرسلون احيانا ينسخون ما مضى
لا لانه كان باطلا بل لانه كان الحق منسوبا الى طرفه وغدا
الحق فيها سواء مع حولان الظروف ، أما تحديد النظر في
تراث الاسلام فذلك أمر معروف اما النسخ فقد احكمت
الشريعة بختم الرسالة ولكنها جاءت بنظام احكام يقبل في
بعض جوانبه تصريف الاحكام حسب الاحوال • وذلك كله هو
الاجتهاد الذى لا تنقطع دواعيه ما دام التاريخ يتقدم ويطور
الله الابتلاءات المقدرة بتغيير الظروف والاحوال ، والذى
لا ينبغي أن يضيع لانه لازم من لوازم التكليف بعبادة الله
بأعمال العقل مثل أعمال الجارحة وأفضل العبادة العلم

والتدبير ، وخطر المسؤولية ما خوطب بها العقل ولأنه ضرورة
لواجبات الشريعة في التبين والتناصح والتشاور ، ولأنه مما
أمر الله به ورسوله بالنصوص المباشرة الكثيرة المعروفة •

اكن الاجتهاد - كما قدمنا انما هو حركة في محور الشرع
الثابت بل هو تقدم على منهج السلف لا ينقطع عنهم ولا يلغى
سالفهم ولا يقفز فوقهم الى الاصول بل يتصل بهم ويستعين
بتراثهم كما يستعين بالشورى ويتقوى بالاجماع • ولقد كان
الذين نهلوا من التراث هم أكثر الناس جرأة على تجاوز التقليد
الى الاجتهاد والاتباع الى الابداع ولا أقول الابتداع - على
المصطلح الذى يطلق ذلك على احداث أمر طريف منقطع
عن الاصل •

ان توازن الاتباع والابداع والسلف والخلف والتقليد
والاجتهاد أمر يمكن أن تكفله المناهج القومية - ولكنه رهن من
وراء مناهج العلم وأطوار الحياة ومصير الحضارة ، يعز
الاجتهاد عند الانحطاط ويظهر الاستغناء من القديم والحذر من
الجديد الذى لا يطمأن اليه ما دام الواقع يقبل على ما هو ارذل
واحط دركا ، ويتلاشى التقليد مهما تنطع المحافظون اذا تحركت
حياة المسلمين سعدا واتساعا لان مفاعلات التقدم والتحرر
ودواعيه تعم العلم والعمل ولا نقول بحتمية الواقع التاريخي

فقد يقاوم المسلمون بارادتهم الحرة للتحديات التى تنتجه بهم
الى الانحطاط وقد يعكسوا اقدار الانحطاط المادى بمشيئة تدفع
الايمان المنبعث والعقل المستيقظ والمجاهدة النشطة وبحول الله
وقوته وتوفيقه الذى يزيد المهتدى هدى وييسره لليسرى •

فاذ توطدت الصحوة الاسلامية التى تغشى العالم الاسلامى
اليوم فانها مؤدية قطعاً الى الاجتهاد • ولربما يرجح المرء جانب
الطلاقة والحرية من أجل استدراك غائتات الجمود المتطاوول
ومكبلات العقل المسلم ولربما يحدث هنا وهناك شطط من ارتداد
فعل الحرية بعد طول الانكبات • ولكن لا بد فى آخر الامر من
عقد الموازنة الحكيمة بين التقليد والاجتهاد ، حتى لا تفوتنا
جدوى الاستقرار والاستمرار التاريخى والاعتصام بالاصالة
والولاء لتاريخ الامة فى سياق الولاء لله ورسوله ، وحتى ندرك
جدوى الحرية والتقديم ونتم واجبنا الدينى فيما يلينا من ابتلاء
عصرى ونلقى الله بأجر جزيل عن سنة تخص بتأسيسها ونسناها
لن يخلفنا فى المستقبل •

ج (المذهبية والحرية : —

لاقوام لنظام الاحكام الا بعموم حجتها والتزامها وشيوعها
فى المجتمع معايير للمعاملة • وقد جبل الانسان على التقليد
والالتزام بالسنن العرفية توفيراً لطاقته من ان يضطر الى اجتهاد
فردى فى كل شأن يبتلى به وتنظيماً لحركة المجتمع حتى يتعارف

الناس ويطمئنون الى جريان الحياة على الاعراف المقررة — وتلك
فطرة انسانية تجعل الفرد اجتماعيا وتآلف ولا تشذ ويندرج في
الجماعة التي تناسبه بالرأى والنمط السلوكى •

ولما كان المسلمون قديما لا يتحاكمون الى سلطان نظامى
يقرر عليهم السنن الحكمية الجامعة — لانهم لم يثقوا في بعض
سلاطينهم ليكلوا اليهم أمرا خطيرا يتصل بالاحكام ، أو لانهم
اثروا العفوية في سريان الاعراف الحكمية والمرونة في تعميمها
على الاقاليم والبيئات ، أو لأن السلطان فرط في دوره الواجب
من ذلك — لاي سبب كان من ذلك غدت المذاهب تعم قطاعات
الامة بقوة الثقة في الائمة الذين أسسوها واجتهاد التلاميذ
والدعاة الذين نشروها وكان في ذلك توحيد المسلمين وتنظيم
مستمر لحياتهم •

لكن الذى ذكرنا من الجمود والتقليد ادى الى غلو في التزام
المذهب حتى أصبح الامر عصبية تكبت حرية الفرد المسلم
وتحجب مسئوليته وحجابا طائفيا يقطعه عما وراء المذهب من
أصول الشرع ومن سائر اخوانه المتغلفين في المذاهب الاخرى ••
اما وقد هبت رياح الصحة تعلى قيمة الحرية ، وتركز الوعي
والتكاليف الدينى لكل مسلم أن يكثف مبادراته ويكسب كسبه
الخاص ويشارك به في حركة الاسلام ، وقد اتسع الوعي بأبعاد
التراث بشتى مذاهبه وبمقارنتها في ضوء الاصول الشرعية

والحاجات العصرية ، وقد زاد حرص المسلمين على تجاوز الطائفية التي فرقت الامة شيعا وفقهية وغير فقهية بينما زاد في العالم الحديث الاتصال والتفاعل بين الاقطار من جراء كثافة وسائل النقل والاتصال الحديثة — من ذلك كله ومن غيره نشأ اتجاه نحو تجاوز المذهبية الى منهج يكفل الاستقرار والتعارف دون عصبية أو طائفية ويحقق المرونة والحرية دون غوضى أو اضطراب في وحدة المسلمين •

وقد لا يكون التوحيد المتوازن بين النظام والحرية في نظام الحكم قد استقرت أركانه اليوم فما زال المسلمون في حالة انتقال من حال الى حال تضطرب في واقعهم أحوال عصبية وأحوال تحرر وأحوال تفلت ، ولكن الظرف موات لتجديد اصولى يعبر عن الموازنة المرجوة •

خاتمة :

ان منهج الاحكام الاسلامية - فقها هو طرائق البيان ،
وتشريعا هو صور التكليف وعلومها هي مادة الصياغة - لا بد
أن يتجدد اليوم مؤسسا على نصوص الشريعة التى تدل على
المناهج فى كل ذلك ، ثم مهتديا بالتراث الاصولى الاسلامى
يلقى عليه تاريخ حيثياته واثاره النظرية والظرفية نورا يهـدى
الى تقدير حكيم لمدى قيمته وعبريه الباقية ، ثم مستأنسا
بالعلوم المنهجية الانسانية التى توضح مسالك التعقل المجرد
وأدوات التعلم التجريبي الاجتماعى والطبيعى وخاصة بمناهج
الفقه والتشريع الوضعى على ضوء من مقارنة أصول هذه العلوم
ومسلماتها وأهدافها واثارها الى قيم الاسلام وسننه • ولا بد
من نظر متجدد فى المصطلح الاصولى ، والمفاهيم والقواعد
الفقهية وطرائق الاستدلال تفسيرا واستنباطا ووسائل التنزيل
على الواقع نيات واخلاقا وقوانين •

وقد استقل منهج الاحكام أو أصول الفقه عن منهج الكلام
وعن منهج التصوف وعن منهج الحكمة الطبيعية ولكنها جميعا
عولت على قاعدة واحدة من المشروع الموحى والمنطق العقلى
والتجربة النفسية والحياتية مهما ركز أهل علم على جانب دون ••
جانب ويمكن اليوم انطلاقا من نظر متجدد فى علم أصول الفقه
ان تؤسس منهجية علمية شاملة لكل علوم التدين شرعية منقولة

أو طبيعية معقولة ان نكيف تلك المنهجية بعض تكييف لاغراض العلوم المختلفة دون أن نخرج من القاعدة الواحدة •

ان التوحيد الذى يتمثل فى الشمول والاعتدال هو مفتاح الحياة الدينية وهو من ثم مفتاح العلم الدينى فلا بد من تجلى المبدأ التوحيدي فى وحدة منهج العلوم قاطبة ثم فى وحدة عناصر المنهجية المختصة بكل علم ، وكما كان الشرك نقيض التوحيد فان سمات المنهج العلمى الاشراكى تختلف عن المنهج الاسلامى التوحيدي بتجزئتها للحق والحقيقة وغلوها فى اعتبار أو اعتبار مقابل وتناقضها وانقطاع نسقها النظرى والتاريخى •

لكن الكلام فى ذلك لا يحيط به الكلام عن منهج الفقه والتشريع وحده ولا المتكلم الذى تعقد به أهليته دون مدى الشمول للعلوم والمعارف الا ان يتناصر على ذلك علماء المنهجية الاسلامية جميعا بتوفيق الله •

رقم الايداع ٨٧/٤٢٩٩

دار الطباعة الحديثة
اول شارع الجيش — القاهرة
ت ٩٠٨٣١٨



الاستاذ الدكتور حسن الترابى

تلقى دراساته العالية فى السوربون
بفرنسا وفى أنجلترا وشغل مناصب
مسئولة فى الجامعة والحكومة وألف
العديد من الكتب التى تعد اضافته منشئة
فى الفكر الاسلامى .

وعمل الدكتور الترابى فى مجال
الدعوة الاسلاميه منذ ان كان طالبا
واستطاع بتوفيق الله وثقه اخوانه أن
يجلس من الجبهة الاسلاميه، قوه مؤثره
فى المجتمع السودانى .

وتحرص المنظمات الدوليه على
دعوة الدكتور الترابى اليها لاثرائها
بفكره . ويعد البحث الذى يتضمنه هذا
الكتاب شاهد على ذلك .